على هامش عدد «الآداب» الخاصّ
باتفاق غزّة / أريحا

«دنف الثّـــــــ
كيف نبـــــــــ

لم يُفاجأ المتلقّي/القارئ للعدد الخاص من مجلّة **الآداب** «ثقافة تواجه أخطار سياسة» بامتلاء لغة المثقّفين بالسّياسيِّ الصّرْف، وابتعاد تلك اللّغة عن الثّقافيِّ، أو اقترابها الخجول منه. فإسقاطُ الثّقافيّ على السّياسيِّ، والاندفاعُ نحو تمثيل الثّقافي سياسيّاً، واختزالُه في مقولاته وحركيّته، تبعُد عن الثّقافيِّ قدرتَهُ على الكشف والتّمييز بين المعرفيِّ والأيديولوجيِّ الزّائف، وبالتالي، تُفقده أدواته النّقديّةَ القادرة على الحفر والتّنقيب في العمق.

ربّما كان لطبيعة الحدث المشؤوم المناقَش دورٌ هامٌ في دفع اللّغة السّياسيّة لتحلَّ مكانَ الخطاب/الحوار الثّقافيِّ المرجوِّ. لكنَّ هذا لا يبرّر فقدانَ أدوات الفعل الثّقافي في نقاش ما حدث، وما يمكن أن يحدث. وقبل كلّ شيءٍ، لابدَّ من التأكيد على أنَّ الفعل الثّقافيَّ العربيَّ مازال تابعاً للأحداث، يركض وراءها، يلهث خلف غبارها، غيرَ قادرٍ على الإرهاصِ بها، وفي أحسن الحالات يصنع من نفسه فزّاعةَ حقول، أو يدسُّ رأسه بالرّمال كالنّعامة، معتقداً أنّه بفعلته هذه يتجاوز الأخطار، أو أنّه قادر على التصدّي لها.

بدايةً لابدّ من التساؤل المشروع: تُرى، لو كان الوضع الثّقافي العربي صحيّاً، هل حدث ما حدث؟ ولماذا لم يستطع الفعلُ الثّقافيُّ العربي أن يرهص بالأحداث؟؟ فمنذ هزيمة عام ١٩٦٧، والفعلُ الثّقافي يفاجَأ دائماً بتسلسل الأحداث وانعطافاتها: ففوجئ بسحق المقاومة في أيلول الأسود الأوّل عام ١٩٧٠، كما فوجئ بكامب ديفيد، وبالغزو الصّهيوني للبنان عام ١٩٨٢، وبالاحتلال الأمريكي للخليج العربي، وبالتّدمير البيولوجي الغربي لبلاد الرّافدين، وبالمعونة الدّمويّة للصّومال، وبالحصار المتعدّد الجوانب المفروض على كلّ جزء من هذا الوطن يرفض حتّى الآن الاحتلال الصّهيوني الأمريكي المباشر، تماماً كما فوجئ بأيلول الأسود الثّاني عام ١٩٩٣، وسيبقى يفاجأ بالكثير من المفجع والكارثيِّ، إن لم يستطع الوقوف نقديّاً عند أدواته وساحة عمله، وبالتالي، إعادة التوازن لمكوّنات العقل العربي وفعاليّات فكرنا، بحيث تستطيع تلك المكوّنات والفعاليّات امتلاك أدواتها في الرّؤية النقديّة للماضي والحاضر، ولمستقبلٍ سيفاجئنا بالكثير القادم إن لم نستطع امتلاك الرّؤية التّحليليّة الشّموليّة، بالمفهوم الثّقافي المعرفي القادر على التخلّص من ملاكات الأيديولوجيّة وحظائرها السّياسيّة. فطغيان التمثُّل السّياسي ـ أو الأيديولوجي، واختزالُ كلّ فعل الأمّة الثّقافي فيه، دفعا إلى فقدان التوضّع الطبيعي للمقولات الأساسيّة والأوّليّة في سيرورة حركة الأمّة العربيّة تاريخيّاً، ولاحقاً. فاختلط الخاصُّ بالعامِّ، والذاتيُّ بالموضوعيِّ، والمعرفيُّ الثّقافيُّ بالأيديولوجيِّ الثّقافيِّ، والثّقافيُّ عموماً بالسّياسيِّ، والوطني بالإقليمي «القطري»، والقومي بالقطري، وضاعت علاقةُ الزّمان بالمكان في حركيّة الأمّة، فضاعت مناهجُ الحفر والتشييد الفكريّة في آليّات حركة السّياسيِّ الآني، لتبدأ الهزائم على أرضيّة توفُّرِ مقدّماتها التّاريخيّة، ولم تنتهِ بَعدُ.

وعندما طُرح السّؤال ـ المأزق التّاريخي، حاولنا مقاربةَ الإجابة بنفس الأدوات المَرَضِيّة، الّتي دفعت بنا إلى ما نحن فيه الآن؛ بحيث تبدأ المقاربة من المرحلة الّتي ساقت إليها الأحداث، فنمارس الاستغماية عن الجذور أو عمّا سبق من سيرورة وصيرورة ملازمتين لتطوّر الأحداث.

يمكننا مثلاً أن ننبّه لخطر الاقتتال الداخلي، والخطر الاقتصادي على الشّعب العربي، ولخطر الفناء الثّقافي الحضاري أوّلاً ثمّ الوطني ثانياً. لكن، هل يمكن أن نواجه تلك الأخطار بنفس الأدوات الّتي تعاملت مع الأحداث عبر سيرورتها

ـــــقافة»

ـــدأ المواجهة؟

د. جمال الدّين الخضّور

التاريخيّة، وبنفس الأطر الفكريّة، ومنظومة العقل، والبنى المعرفيّة السّائدة؟ إذا كان الجواب بـ نعم، فنحن لن نستطيع تقديم شيء، سوى إحصاء هزائمنا ومنافينا؛ أمّا إذا كان الجواب بـ لا فلنبدأ البحث والحوار.

فماذا يمكن أن نفعل لكي «لا نبيعها»، ولكي نحافظ على ديمومة «القاموس القديم»، ولكي نواجه «هوسَ الاعتراف بالكيان الصّهيوني...؟

ماذا يمكن أن يفعل المثقّفون؟ هل يتمّ الفعل الثّقافي عبر تسمية اتّفاق غزّة أريحا ـ أوّلاً «خدعةً وخطيئة»؟ هل ذلك الاتفاق هو مجرّد خطيئة؟ أم أنّه يحتاج لتسميته بدقّة، ونحتاج أيضاً للعودة إلى الحفر في العقود الثلاثة الماضية لإطلاق التسميات بكلّ جرأة على كلّ سلسلة الأحداث؟

المثقّف... هويّة أم ادّعاء؟

إنّ كلّ فردٍ منخرطٍ في عمليّة الإنتاج الاجتماعي هو مثقّفٌ بالمعنى العامّ، وبشكلٍ تلقائيٍّ مستقلٍّ عن إرادته ووعيه (ولن نخوض في تشعّبات ذلك، وبما قاله غرامشي أو محمود أمين العالم أو غيرهما، بسبب المساحة الواسعة الّتي يحتاجها الحوار حول ذلك). ذلك أنّ الكتلة الاجتماعيّة ومن خلال حركيّة سيرورتها، تفرز مجموعة القيم الرّوحيّة والماديّة الواسمة لشخصيّتها والمحدّدة لرؤية مكوّناتها أفراداً وجماعاتٍ للسَّوِيَّةِ الحضاريّة والبنية المعرفيّة، والنّاظمة لسلوكها وتعاملها مع المحيط الاجتماعي والبيئي؛ وهذه المجموعة هي ما نسمّيه: الثّقافة. وهكذا تفرز، ضمن المجموع العام، حالات ذات تمايز خاص قادرة على إدراك تلك القيم وآليّة حركتها وتطوّرها، ومن ثمَّ الانتقال إلى صقلها ومعالجتها بما يدخل في مستويين: الأوّل، ومحدّد ضمن العنصر الإرادي الواعي؛ والثّاني قد يدخل في منظومة الوعي، لكنّه مستقلّ عن الإرادة. ويمكن أن نطلق على حالات التّمايز الخاصّ تسمية «المثقّف بالمعنى الخاصّ». وهو ليس قادراً على تحليل الواقع وتصنيف المنتَج الثّقافي فحسب، بل قادر أيضاً على تحديد المآل التالي لحركيّة الناتج، عبر علاقة ما هو قائم مع احتمال ما يمكن أن يكون. ومن جملة «المثقّفين بالمعنى الخاصّ» يمكن أن نصنّف حالةً خاصّةً أيضاً، ليست قادرة على صقل المنتج الثّقافي وتحديد علاقة ما يمكن أن يكون فحسب، بل قادرة أيضاً على تحديد «ما **يجب** أن يكون». ومن الممكن ألاَّ نتحسّس على طرح التّسمية القديمة على هذه الحالة، ألا وهي «الإنتلجنسيا». وهذه الأخيرة تحدّد «ما يجب أن يكون» عبر ربط سيرورة الأحداث بسياقاتها المتعدّدة، والسّبب بالنّتيجة، وتحديد عوامل الحركة الواسمة لسيرورة الأمّة. وهذا كلّه مرتبط ـ بالضّرورة ـ بالطّبيعة النمطيّة، والواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتطوّر السّويّة التّقنيّة، وبالمكوّنات البنائيّة للمنظومة المعرفيّة الواسمة، ومحرّكاتها وعناصر حركتها (فعاليات الفكر ومجال نشاطها، العقل، اللّغة....)؛ بحيث نستنتج أنَّ صفة «المثقّف» هويّة إيجابيّة، فعّالة، قادرة على كشف (وصقل ومعالجة) النّتاج الثّقافي المفرز من عموم الكتلة عبر انخراطها في عمليّة الإنتاج الاجتماعي، وتعاملها مع الجماعات الأخرى والطّبيعة. وهذه الصّفة تتميزّ بالانسجام والتّفاعل الحرّ مع مواصفاتها الأنتروبولوجيّة المعرفيّة الوطنيّة (الواسمة لصفة العربي مثلاً بالنسبة للشّعب العربي). فهي، بالتالي، ليست ادّعاءً مرتبطاً بموقع مؤسّساتي، أو بمنتَجٍ إبداعي، أو هرمٍ سياسي.

وهذا ما يدفعنا إلى التّذكير بتصنيف الدكتور نصر حامد أبو زيد الوارد في دراسته القيّمة المعنونة بـ «إهدار السّياق في تأويلات الخطاب الدّيني» المنشورة في مجلّة **القاهرة** ـ كانون الثّاني ١٩٩٣ ـ العدد ١٢٢، وفيها يميِّزُ بين الثّقافي المعرفي الّذي يكتسب موافقةَ الكتلة الاجتماعيّة (الشّعب) بكلّ شرائحها الاجتماعيّة، وبين الثّقافي الأيديولوجي، الّذي تحدّده الشّريحةُ الاجتماعيّةُ ويكتسب موافقتها بما يتناسب مع مصلحتها في صراعها مع الشّرائح الاجتماعيّة الأخرى. وهذا التذكير ضروري، برأيي، لإدراك ما يمكن أن يقوم به مثقّفو المؤسّسات من محاولات لأدلجة المعرفي (أي تحويل الثّقافي المعرفي إلى ثقافي أيديولوجي) أو لمعرفة الأيديولوجي (أي تحويل الثّقافي الأيديولوجي المحدّد بمصلحة الشّريحة إلى ثقافي معرفي، ليكتسب موافقة الكتلة الاجتماعيّة). والعمليّة الأخيرة هي الأكثر ممارسة، والسّائدة، والمميّزة لجملة أفعال النّظام العربي السّائد في المجال الثّقافي. من هنا، كان لزاماً على المثقّفين كشفُ العناصر الثّقافيّة المعرفيّة في منظومة الشّعب العربي المعرفيّة وصقلها وتطويرها لتصبح عصيّةً على فعل الأدلجة الّذي مارسته السّلطةُ العربيّةُ تاريخيّاً. وبنفس الوقت يصبح من السّهل اكتشافُ عمليّة تحويل أيديولوجيّة النّظام العربي إلى عناصر معرفيّة تنال موافقةَ مجموع الشّعب. وهذا العمل ليس بسيطاً وتلقائيّاً، لأنّه مرتبط بآليّة التّمثّلات السّياسيّة، وبالواقع الاجتماعي وبجملة السّياقات التاريخيّة المتعدّدة المؤثرة في آليّة فعل السّائد الثّقافي الأيديولوجي، والمقهور الثّقافي المعرفي.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ المؤسّسة الرسميّة في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة جزءٌ بنيويٌّ لا يتجزّأ من بناء النّظام العربي السّائد، ولو تميّزتْ ببعض الخصائص التّاريخيّة. فقد حاولت دائماً «معرفة» أيديولوجيّتها ، وجَعْلَ كلّ أنساق حركتها ـ ابتداءَ من مَرْحَلَةِ النّضال، وانتهاء بـ «غزّة أريحا ـ أوّلاً» ـ تتحوّل من مكوّنات سياسيّة وأيديولوجيّة إلى مكوّنات معرفيّة تحصل على موافقة المجموع، بحيث تصبّ في الثّقافي المعرفي لدى الشّعب العربي، وهو الثّقافي المعرفي الّذي ينصُّ على حقّ تقرير المصير، والتّحرير، وبناء الدولة.... إلخ. انطلاقاً من ذلك، لاحظنا غيابَ رَدَّةِ الفعل الإيجابيّة الفعّالة على مستوى القاع الجماهيري في التصدّي للاتفاق، وإسقاطه شعبيّاً، ولاسيّما أنّ المؤسّسة استندت على وجود مقدّمات وسياقات تاريخيّة نضاليّة، مبنيّة في منظومة الجماهير على أنّها مكوّنات معرفيّة غير قابلة للاختراق.

وهذا ينطبق أيضاً على جملة ممارسات نظام السّادات مع الشّارع العربي في آليّة تسويقه لكامب ديفيد. وينطبق أيضاً على جملة الفتاوى والتّأويلات الّتي تسوِّق الاحتلال الأمريكي للخليج العربي، وتسوغ ممارسات الاستسلام الكامل للعدوّ، عبر نقلها في تأويلات محدّدة إلى عناصر معرفيّة تكتسب بالأساس موافقةَ الكتلة اعتماداً على تاريخيّة العناصر المكوّنة للمنظومة المعرفيّة العربيّة. والأمثلة على ذلك كثيرة.

الحركيّة الزّمكانيّة للثّقافي

قد يكون هذا العنوان الفرعي دافعاً للقارئ كي يتركني وحيداً. لكنّني أعتبر مثل هذا العنوان مهمّاً وأساسيّاً. وإذا

امتلك القارئ بعض الصّبر عليّ، فإنّه سيكتشف أنّني محقٌّ في هذا العنوان. ذلك أنّ الزّمن المرسوم في ثقافتنا هو إمّا نقطة ثابتة، مطلق، فيزيقي، وإما متحرّك على محيط دائرة. وبالتالي، فإنّ ذلك يهدر السّياقات المؤثرة في تطوّر العناصر والأحداث، لأنّ هذا الفهم للزّمن يلغي مكوّناته: فيُختزل الزّمنُ الاجتماعي بالزّمن الميتيّ؛ وهذا يعني إهدار حركيّة الزّمن الثّقافي وإسقاط إمكانيّة فعل الزّمن الإرهاصي، ليصبح من السّهل بالنسبة للثّقافي الأيديولوجي أن يرتدّ بنفسه بعيداً إلى الوراء، إلى مئات السّنين، ليعتبر نفسه ممثلاً للزّمن الاجتماعي بمفهومه المعرفي (وهذا مرتبط بتثبيط فعاليّات الفكر وقلبها رأساً على عقب، بحيث تحوّل الاستنتاج والاستقرار إلى استدلال، والسّيرورة إلى جوهر، والصّيرورة إلى كينونة، وتسمى السّببيّة زندقة، ويسقط الشّاهد على الغائب، ويتحوّل التّحليل والتّركيب إلى جبريّة... إلخ). لذلك كان ربطُ الزّمن الاجتماعي بمفهومه السّياقي التّاريخي مهمّاً جدّاً لتفعيل آليّات العقل العربي في التّاريخ بجانبيه الزّماني والمكاني.

ولأنّ المكان هو فعل البشر المرتبط بجغرافيّة التّاريخ المحدّدة وطنيّاً، وليس هو التوضّع الجغرافي المرسوم بتضاريس محدّدة فحسب، فقد كان لزاماً على المثقّفين ربط آليّة هذا الفعل بسياق الحركيّة التّاريخيّة العربيّة. ولا أقصد، بهذا، فلسطينَ وحدها، بل عموم السّاحة العربيّة بكلّ مناطقها المحتلّة من قِبَلِ الآخر، أو المحتلّة من قبل الاستبداد العربي. وهكذا فإنّ ربط حركيّة التّاريخ يعني دفعَ العامِلَيْن المكوّنين (الزّمان والمكان) إلى تشكيل آليّة حركة خاصّة تسمّى زمكانيّة التّاريخ العربي، في آليّة ربط عضويّة لا يمكن بأيّ شكل فصلُ مكوّناتها. وهذا يمنع التاريخ من الانسحاب تحت ضغط المكان الجغرافي المحض الّذي تسمّيه المؤسّسة السّائدة «الأمرَ الواقع». أي أنّ على الزمان أن ينسحب من حالة الصّراع تحت ضغط المكان، وعلى التّاريخ العربي أن ينسحب من فلسطين أو من غيرها، تحت ضغط الاحتلال الصّهيوني أو غيره. فعمليّة الفصل القائمة حاليّاً لم تؤسّس معرفيّاً لفعل هزيمة وجود التّاريخ العربي أمام المكان الجغرافي المحتلّ فحسب، بل تؤسّس حاليّاً لاعتبار بلديّة غزّة في الاتّفاق المذكور هزيمةً في المكان لزمن المشروع الصّهيوني. وهنا يكمن الخطر الأكبر،الّذي تحاول الفلسفة الرّسميّة تأسيسَه عبر نفس الاخطار الّتي بدأها المشروع الصّهيوني في فلسطين مع بدايات القرن العشرين، وذلك عبر نقل أيديولوجيّتها الّتي تحدّثنا عنها إلى عنصر معرفي زائف، مستندةً بالطبع إلى علاقة الفصل القائمة بين التّاريخ والأرض العربيّة. وهي بهذه الحالة لا تمارس فعل الزّيف فقط، بل تساوي وبشكل مبسّط بين زمكانيّة الوجود العربي في فلسطين (الّتي تمتدُّ زمنيّاً آلاف السّنين) وبين مكان وجود اليهود الململمين من كلّ أصقاع الدنيا في مرحلة لا تتعدّى العقودَ الثلاثةَ من السّنين بالحساب الفيزيائي للزّمن.

وهذا ينطبق أيضاً على «الأمر الواقع» بالنسبة لما يسمّى ميزان القوى العالميّة، بحيث ينتقل الكائن أو القائم حاليّاً، وبشكل فراغي، ليحلّ مكان «احتمال الحدوث»، أو ما يجب أن يكون. فيتمّ التّحدّث عن الزّمن الإرهاصي بلغة المكان القائم، وننسى كيف استطاعت الأمم والشّعوب بناء حضاراتها، وهل كان بالإمكان بناء جدارٍ واحدٍ في صرح أيّة حضارة

لو تعاملت الأمم مع زمنها المستقبليّ بلغة السّتاتيك، أو لو أسقطت زمنها القادم على القائم حاليّاً من المكان!

من هنا، يبدو جليّاً أنّ المهمّة الملقاة على المثقّفين، تتعدّى عمليّة المواجهة السّياسيّة بأدوات المكان والزّمان القائمين حاليّاً في مفاهيم الفكر، وعلى أرضيّة حركة التوضّع القائم. وحتّى يتّم الانتقال إلى الأمام، لابدّ من إعطاء الزّمن شروط حركته المشروعة. وهذا يعني، إعطاءَ السّياقات التّاريخيّة مساحاتها، بحيث يظهر التّاريخ في الواقع العربي، لا بوصفه ماضياً فقط، بل بوصفه مستقبلاً كذلك نحدّد من خلاله وله «ما يجب أن يكون». وتتوضّع حينها كلُّ الإمكانيّات اللّازمة لتحقيق هذه المعادلة. وعندما تنتقل المعادلة من حالة الحوار إلى العناصر المعرفيّة، ترتبط في زمكانيّة الثّقافي المعرفي عبر التّحريك الشّمولي، والانتقال الواسع إلى مكوّنات المعرفة لدى الشّعب العربي. فتبدو جليّةً للجميع، حينذاك، كلُّ العناصر الانهزاميّة والدّونيّة والتّبعيّة الّتي أسّست لها الأيديولوجيا المهزومة، وحاولت نقلَها إلى المعرفيِّ الثّقافيِّ. وهذا لا يعني أبداً القفز في الفراغ أو الهروب إلى الأمام، بل يعني بالضّبط كشفَ الأسس العمليّة لعلاقة المكان بالزّمان في منظور أدلجة سياسة «الأمر الواقع».

وإذا كانت الثّقافة العربيّة المواجهة جادّةً في الانتقال إلى المواقع المتقدّمة، فإنّها ستستطيع ـ ورغم استقالتها تحت ظروف معقّدة ـ من إدراك أهدافها الّتي تضعها في ظروفٍ قد تكون أقسى من الظروف الحاليّة.

تُرى، ألا يحقُّ لنا أن نتساءل كيف يستطيع بعضُ «المثقّفين» الانحدارَ إلى مستوى الحوار مع عدوٍّ يفصلنا عنه تاريخٌ وجغرافيةٌ ولغةٌ ومنظومات معرفيّة، بالإضافة إلى أنهار الدّم ومئات الآلاف من الشّهداء؟

لو كانت المكوّنات المعرفيّة في توضّعها وحركيّتها الطّبيعيّين، ولم يكن الزّمان ميتّاً ومهزوماً أمام المكان الجغرافي، هل كان بإمكان كلّ أفعال التّسويق والتّسويغ أن تدفع مثقّفاً واحداً إلى موقع الخيانة؟ (أخذاً بالاعتبار الواقعَ الاقتصادي والاجتماعي الّذي قد يدفع آخرين ممّن ليسوا من مدّعي الثّقافة).

الذّاتي والموضوعي

إنّ تحديد العامل الذّاتي، المحرّك الرّئيس، في سيرورة الحركات الوطنيّة، يُعتبر الأساس الأوّل في رسم المسار النّاجح التالي لهذه الحركات، ويحدّد علاقة الموضوعيِّ ببنائه الدّاخلي. وأمّا محاولة الخلط بين الذّاتي والموضوعيِّ، فإنّها تؤدّي بالضّرورة إلى فقدان العاملين، الذّاتي والموضوعي، كليهما.

من المعروف أنّ القضيّة الفلسطينيّة لم تكن، ولا يمكن أن تكون، مسألة فلسطينيّة خالصة؛ فهي عربيّة، أوّلاً وأخيراً، وتخصُّ كل عربيّ أينما كان كما تخصُّ كل فلسطيني. وبالضّرورة، فإنّ هذا يعني أنّ تحديد الأداة وبنيتها واشتراطات تحوُّلاتها وسيرورتها يشكِّلُ نقطةَ الانطلاق الأساسيّة لكي تفعل تلك الأداة في ظروف صحيّة تتناسب مع الأهداف

الموضوعة ومع علاقات التّأثر والتّأثير بالشّروط والظّروف المحيطة. أي أنّ تحديد العاملين الذّاتي والموضوعي كليهما هو نقطة الانطلاق. ولا أقصدُ بذلك التّحديد السّياسيَّ، ولا التّنظير الأيديولوجي، بل أقصد البعد المعرفي الثّقافي، لأنّه هو الّذي يحمل فعل الدّيمومة والاستمرار. أمّا ما حدث في السّاحة العربيّة فلم يتجاوز الرّؤية السّياسيّة وفي أحسن الأحوال المنطلقاتِ الأيديولوجيَّةَ الّتي سرعان ما تنازلت عن بنية العامل الذّاتي الصحيّة، لتنتقل إلى البنى الزّائفة في حركيّة عوامل مَرَضيّة أسّست للذّاتي بما يتناسب مع حركيّة القطري/الإقليمي، ونظرت إلى بقيّة العوامل المؤثّرة المحيطة على أنّها اشتراطات موضوعيّة.. وهذا ما أدّى إلى الإسراع في تفتيت تماسك الأنساق الأولى من تراكمات العامل الذاتي عبر عقود النّضال ضدّ الاستعمار العثماني، والأوروبي وحتّى هزيمة عام ١٩٦٧.

ونحن هنا لن نعود إلى التّفتيش في الدّفاتر القديمة، بل لابدّ من التذكير بما حرّضت عليه واكتشفت فيه وحدة العامل الذاتي، ولو من وجهة نظر أيديولوجيّة (وأسمح لنفسي باستخدام مصطلح الدّكتور أنيس صايغ بالعودة إلى مفردات «القاموس القديم»)، بحيث بدا ويبدو للجميع أن مكوّن الحركة العروبي وعلى كافة الاتّجاهات هو عاملٌ متجانسٌ بالعناصر الداخليّة، بحيث يشكّل العامل الذاتي للحركة «الفلسطينيّة» عاملاً ذاتيّاً أيضاً بالنسبة لحركيّة الجماهير في أيّ قطر آخر. والعامل الذّاتي لحركة التّحرّر العربيّة (باشتراط التسمية القديمة) لا يتشكّل من عمليّة الجمع الحسابي أو الجبري للمكوّنات الذاتيّة لجملة الأقطار العربيّة ـ كما حاول ويحاول فلاسفة التجميع الشّعاراتي وعلى كلّ المستويات السّياسيّة ـ بل يتشكّل من تداخل عضويٍّ للعوامل الذّاتيّة الجزئيّة. وعلى المستوى الثّقافي المعرفيِّ وانتقالاً إلى المستوى الثّقافي الأيديولوجي بصيغة الدّيمقراطيّة المتاحة والممكنة، يجب الآن الانتقالُ إلى إيجاد صياغة محوريّة لحركيّة ثقافيّة تشكّل العنصرَ المركزيَّ في خلق الخطوات الأولى نحو وحدة العامل الذّاتي «الثّقافي» العربي، بانتقالٍ لاحق لتكوين أداة واحدة بعموم السّاحة العربيّة. وبعد تحديد المكوّن الأوّليِّ الثّقافي، الّذي يجب أن يجتهد المثقّفون الجادُّون والمواجهون لتشخيص مواصفاته وحركيّة سيرورته، فليجتهد حينها وبعدها السّاسة والمؤدلجون بالانتقال به إلى وحدة الأداة في عموم السّاحة العربيّة.

من هنا تبدأ الخطوة الأولى في تشخيص الدّاء. فكلّنا يعرف الثّمن الّذي دفعناه نتيجة إطلاق التسميات على عوامل غير كاملة المواصفات لأسباب بنائيّة وتاريخيّة. فالقرار الوطني الفلسطيني المستقلّ وصل بنا إلى ما نحن بقصد مناقشته الآن. والقرار المصري المستقلّ وصل بنا إلى محطّة كامب ديفيد. والقرار اللّبناني المستقلّ وصل بنا إلى فكّ عُرى الترابط مع المقاومة الفلسطينيّة ونقل الحركة الوطنيّة إلى التشتّت وساحات المواجهة الطائفيّة... وغيرها الكثير من الأمثلة. وذلك لأنّ حركة التّحرّر العربيّة (وأكرّر، حسب التسمية القديمة) فقدت مع مرور الزّمن المكوّنات البنائيّة للعامل الذّاتي الواحد. وانتقل الحوار في بعض الأحيان إلى مواقع النّقاش حول الأوّليّة في الوقوف في نسق الطّليعة: هل الحركة الوطنيّة اللّبنانيّة (تاريخيّاً) طليعة حركة التّحرّر العربي، أم المقاومة الفلسطينيّة؟ وأعتقد أنّ التذكير فقط بتلك الحالات كافٍ لإقناع

ذوي التوجّهات والنيّات الطيّبة بأنّ عمليّة الجمع الحسابي الدّوريّة والنّوبيّة لبقايا القوى، ولو تعدّدت التّسميات، لن تقدّم شيئاً، إن لم ندرك أنّ وحدة العامل الذّاتي المحرّك الأساس هي الّتي تحتاج للنّقد والصّقل والتّشخيص والانطلاق.

الوطني، القومي/ القطري، الإقليمي

كَثُرت النقاشات والكتب الّتي حاولت الاقتراب من السّؤال القومي العربي، وبصيغ متعدّدة تبدأ بالمقاربات الأيديولوجيّة وتمرّ بالمقاربات الثّقافيّة الأدبيّة ولا تنتهي بالمقاربات السّياسيّة بأشكالها المتعدّدة؛ ولكنّها جميعاً أسقطت مفهوم «الوطني» على «القطري» أي الإقليمي. فسادت مصطلحات مازالت متداولة حتّى الآن كتسميات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، والحركة الوطنيّة المغربيّة، واللّبنانيّة وغيرها؛ وبالتالي حدَّدت بُعد هذه الحركة بالإقليميّة الواسمة لها. وانطلاقاً من الكثير من النقاط الّتي يتفق عليها الكثيرون [كوحدة المنظومة المعرفيّة العربيّة بتطورها الأنتروبولوجي، ووحدة مكوّناتها التّاريخيّة (المخيال الاجتماعي، الذاكرة الجمعيّة، الأصالة، اللّغة، السّيكيولوجيا الجمعيّة)، وكوحدة التاريخ وحركيّة سياقاته المتعدّدة، وكوحدة الجغرافيّة السّكانيّة والجغرافيا التضاريسيّة وزمكانيّة الثّقافي العربي] نلاحظ بأن «الوطني» هو ما يخصُّ عموم السّاحة العربيّة، أي ما يتطابق حسب التسمية التّاريخيّة مع «القومي». أمّا ما يخصُّ بعض السّمات الخاصّة ببعض المناطق فهو «إقليميّ» أو «قطري»، ولا يجوز أن نطلق عليه تسمية «وطني» لأنّ المصطلح الأخير يشمل عموم السّاحة العربيّة بالمفاهيم كلّها؛ وكلمة «قومي» في هذه الحالة تشير إلى صفات الكتلة البشريّة كزمان وتاريخ أكثر مما تعني الوطن بمعانيه المتعدّدة والقريبة والبعيدة. وهذا بدوره مرتبطٌ بتكوين العامل الذاتي، وتحديد الموضوعي، الّذي تحدّثنا عنه في الفقرة السّابقة، ومرتبطٌ بالتالي، بتحديد الخاصّ والعامّ. (الخاصّ الّذي يحدّد حركيّة العامل الذّاتي العربي، لا الإقليمي أو القطري).

من هنا، كان لزاماً علينا العودة للتّفتيش في مفاهيمنا ومصطلحاتنا. وكان لزاماً علينا إعادة الحفر في جملة المفاهيم الّتي شكّلت نسق تفكيرنا التّلقائي في العقود الثلاثة الأخيرة من الزّمن، فتحرّكْنا في ساحة مدلولاتها بشكل عفوي دون أن ندري المحطّات الّتي ستقذفنا بها وإليها. فأصبح العامل الذّاتي اللّبناني مثلاً عاملاً موضوعيّاً بالنسبة للعامل الذّاتي الفلسطيني، وأصبحت حركة التحرّر الفلسطينيّة حركة وطنيّة بصيغتها الإقليميّة، وأصبح ما هو خاص في السّاحة الأردنيّة مثلاً عامّاً بالنسبة للفلسطيني الخاصّ. من هنا اختلطت حركة القوى وتناقضت أحياناً حتّى التّناحر، وتضبَّبَت الرّؤية: فقلنا بأنّ مَرْحَلَةَ النّضال الفلسطيني قرار «وطني» (لاحظ كلمة وطني)؛ وقاد ذلك إلى أغصان الزيتون الكثيفة الّتي اتّجهنا بها إلى العدوّ الصّهيوني في الوقت الّذي كان يحمل لنا، ومازال، أغصان النّار وقنابل النّابالم والتّهجير والقتل؛ ثمّ أدّى إلى الاعتراف الضّمني بدولة الكيان الصّهيوني، فالاعتراف العلني، فالتنازل عن كلّ شيء، ومن ثمّ فتح السّاحة (كلّ السّاحة العربيّة) أمام الاختراق الصّهيوني. وهذا «القرار» «الوطني» ينطبق أيضاً على «حرّيّة» القرارت «الوطنيّة» الّتي نشهدها حاليّاً، بدءاً من دولة قطر، وليس انتهاءً بالمغرب.

لذلك، لابدّ من العودة إلى تحديد تلك المفاهيم بدقّة. وهذه مهمّة الثّقافي المعرفي العربي، كي يتّم الانتقال لاحقاً إلى وضع الصياغات اللاّزمة بما يتناسب مع المشيَّد المرجوّ.

أطرح ذلك، وبتواضع المتلقّي المأزوم، وأنا غير ناسٍ ـ كما قد يخطر للبعض ـ نظامَ «العولمة الجديد» وما تفعله ماكيناتُ إمبراطوريّة الفوضى (بتعبير سمير أمين) والسّماسرة ورعاة البقر في الشّعوب؛ وأمام أعيننا الواقع العالمي الجديد، وواقع الطبقات الطفيليّة أو الهرم الطفيلي المسيطر على نواحي القرار السّياسي في النّظام العربي السّائد؛ ذلك الهرم المسيطر الّذي يتعامل مع الماكينة الأمريكيّة ـ الصّهيونيّة بكلّ صفات العبد والدّونيّة والتّبعيّة، وحوّل الوطن العربي إلى سوقٍ لتصريف البضاعة الأمبرياليّة بعد أن سلّمها كلّ ثروات الوطن بدءاً من التسليم بالاحتلال العسكري، وانتهاءً بالتّسليم بالقرار الاقتصادي والسّياسي.

* * *

وأخيراً، من هم المثقّفون الّذين سيستند عليهم قيامُ جبهة ثقافيّة مناهضة للتطبيع؟ هل هم مثقّفو المؤسّسات؟ هل هم مثقّفو البترودولار والدّوريات النّفطيّة؟ هل هم أولئك المثقّفون الّذين سيُدعَوْنَ للاجتماع قريباً في إحدى العواصم العربيّة، كما أتوقّع، ليصدروا بياناً سياسيّاً خالصاً يغطّون به ما يفعلونه وراء الكواليس؟ أم هم مثقّفو النّدوات المفتوحة والمغلقة مع الصّهاينة؟

المثقّف المدعوّ يجب أن يحدّد سلوكاً يتناسب مع مقدّمات الحد الأدنى لمواجهة التطبيع، بحيث يعلن براءته من أيّةِ مؤسّسة أو دوريّة أدبيّة أو سياسيّة تؤدلج علناً أو ضمناً لوجود الكيان الصّهيوني ولو على مساحة شبر واحد من الأرض العربيّة؛ وأن يعلن علناً وعبر الدوريات الثّقافيّة ـ الأدبيّة المتاحة موقفه بكلّ جرأة؛ وأن يقاطع، وبشكل حادّ، كلّ الدّوريات والمؤسّسات الّتي تؤدلج لسلام المغول. كما يجب التّشهير بكلّ «المثقّفين» الّذين يمارسون المهادنة مع عدوّنا الصّهيوني ـ الأمريكي ـ الغربي، من خلال سلوكهم أو كتاباتهم.

وأعتقد بأنّ الدعوة الّتي وجهّها مدير تحرير **الآداب** تحمل في داخلها مقدّمات الحد الأدنى. ومن المؤكّد أنّه أكثر حرصاً منّي، وأعمق فهماً لصياغة نقاط محدّدة يتجمهر حولها المثقّفون العربُ لصياغة الخطوة الأولى باتّجاه الجبهة الثّقافيّة الّتي تحدّث عنها في عدد **الآداب** المذكور، ولاسيّما أنّ لتلك المجلّة تاريخاً عريقاً في حمل راية الفكر العربي الوطني المواجِه دائماً.

بعد ذلك، يمكن أن ننتقل إلى الحالة الأرقى، الّتي تبدأ من المدينة والحيّ وصولاً إلى الوطن.

حمص (سوريا)

١٣ تشرين الثاني ـ ١٩٩٣